تنويع مصادر التمويل الذاتي بالمدارس السعودية في ضوء فلسفة المدرسة المنتجة بالاستفادة من الخبرات الدولية

Diversifying self-financing sources in Saudi schools in light of the philosophy of the productive school by utilizing international experiences

إعداد

أمل مانع التهامي

Amal Mani Al-Tahami

Doi: 10.21608/jasep.2024.348301

استلام البحث : ٩ / ١ /٢٠٢٤

قبول النشر: ٣١ / ١ / ٢٠٢٤

التهامي، أمل مانع (٢٠٢٤). تنويع مصادر التمويل الذاتي بالمدارس السعودية في ضوء فلسفة المدرسة المنتجة بالاستفادة من الخبرات الدولية. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٣٧) أبريل ، ٥٣ ـ ٨٨.

http://jasep.journals.ekb.eg

تنويع مصادر التمويل الذاتي بالمدارس السعودية في ضوء فلسفة المدرسة المنتجة بالاستفادة من الخبرات الدولية

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على فلسفة المدرسة المنتجة باعتبارها كأحد مصادر التمويل الذاتي للتعليم، والكشف عن واقع المدرسة المنتجة في نظام التعليم السعودي، وعرض التجارب والخبرات الدولية في ضوء المدرسة المنتجة، وذلك للتوصل الى إجراءات مقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة في نظام التعليم السعودي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي، وتحليل الوثائق والأدلة المتوفرة على مواقع وزارة التعليم في الدول، وتوصل البحث الى عدد من النتائج أهمها: اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مصادر متنوعة لتمويل التعليم منها مصادر التمويل الخاصة متمثلة في المدرسة المنتجة وأتت تحت مسمى المدرسة من أجل العمل (School to work) والتي تعتمد بشكل كبير على الشراكة مع القطاع الخاص والشركات الصناعية والمجتمعية، بينما الخبرة النيوزيلندية تميزت في تطبيق المدرسة المنتجة لتبنيها أسلوب الإدارة الذاتية مما ساهم في دعم استقلاليتها في رسم السياسات والقرارات الاستراتيجية وفي صنع القرار المالي لها، أما الخبرة الدنماركية عملت على تأسيس بعض المدارس الثانوية كآلية للتدريب والعمل والإنتاج، أطلق عليها "المدارس الثانوية المنتجة" (Production schools)، باعتبارها كإحدى مسارات التعليم الثانوي التي تربط المتعلمين بالمواد الدراسية والمهنية لتؤهلهم لسوق العمل، وأخيراً توصل البحث الى العديد من الإجراءات المقترحة لتطبيق فلسفة المدرسة المنتجة في نظام التعليم السعودي.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، المدرسة المنتجة، المملكة العربية السعودية

Abstract:

The aim of the current study is to identify the philosophy of the productive school as one of the sources of self-financing for education, uncover the reality of the productive school in the Saudi educational system, and present international experiences in light of the productive school. This is done in order to propose measures for implementing the productive school in the Saudi educational system. To achieve this goal, a descriptive

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

documentary method was used, analyzing documents and evidence available on the websites of the Ministry of Education in various countries. The research yielded several results, including the United States' reliance on diverse sources of education funding, including private financing sources represented by the productive school under the name of "School to Work," which heavily relies on partnerships with the private sector, industrial companies, and the community. On the other hand, the New Zealand experience excelled in implementing the productive school by adopting a self-management approach, which contributed to its independence in policy-making, strategic decision-making, and financial decision-making. The Danish experience focused on establishing some secondary schools as mechanisms for training, work, and production, known as "Production Schools," as one of the pathways of secondary education that connects learners with academic and vocational subjects to prepare them for the job market. Finally, the research proposed several measures for implementing the philosophy of the productive school in the Saudi educational system.

المقدمة:

حظي الاهتمام بتمويل التعليم اهتماماً متزايداً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ولاسيما في ظل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وارتفاع تكاليف التعليم، بالإضافة الى التطورات المتسارعة في الميدان التعليمي والتكنولوجي، مما ساهم في وجود نظرة حديثة للتعليم باعتباره شكلاً من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية والتي تحقق عائداً اقتصاديًا، وعاملاً رئيسياً من عوامل التنمية، وعليه يتطلب ذلك الى وجود مصادر وأساليب فعّالة لتمويل التعليم والانفاق عليه.

ويعد التنوع في أساليب تمويل التعليم من المطالب الأساسية التي تسعى اليها الدول وهذا ما أكدته دراسة الدمخ والعتيبي والبارقي (٢٠٢٠) بضرورة تبني استراتيجيات جديدة في تمويل التعليم لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والعمل على إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على التمويل الحكومي (ص١٧٧). وتؤكد أحمد (٢٠١٥) على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم والبحث عن مصادر أخرى تدعم المخصصات التعليمية في الموازنة المالية للدولة بذلك تُسهم في ضمان جودة المخرجات التعليمية المؤهلة لسوق العمل، وتضمن تواجدها على ساحة المنافسة العالمية (ص٣٩٧).

ومن هذا المنطلق لجأت الكثير من المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة الى إيجاد مصادر تمويلية ذاتية لتمول نفسها ذاتياً وتقلل من الاعتماد على الدعم الحكومي. حيث تطالب بزيادة العائد من الانفاق على التعليم لما له دور إيجابي ينعكس على العملية التعليمية (OECD,2017,PP33-34) وبالوقت ذاته لتعمل على تحقيق الإنتاجية وزيادة كفاءة المخرجات التعليمية ودعم الاقتصاد المعرفي، فكما أوضحت دراسة الشهري ومنقاش (٢٠١٨) بأن التمويل الذاتي للتعليم يساهم بشكل كبير في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال الاستفادة من قدرات الطلبة الموهوبين في توليد أفكار ذات جدوى اقتصادية (١٩١).

ومما لاشك فيه إن الارتقاء بجودة التعليم ودعم التنوع الاقتصادي يعتبر مطلب أساسي تسعى رؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية والمنبثقة من رؤية ٢٠٣٠ الى تحقيقه من خلال تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، وتنمية القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة للطلاب وتزويدهم بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية ، وأيضاً تنويع مصادر تمويل التعليم بطريقة مبتكرة وتحسن من الكفاءة المالية"(وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠) ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من البرامج التي أطلقتها وزارة التعليم والتي تُركز على وجود مخرجات طلابية منتجة تجمع بين المعرفة والإنتاج معاً وتجعله شريكاً في صناعة المعرفة مثل نظام المسارات للمرحلة الثانوية، تشجيع العمل التطوعي، الاستثمار الأمثل للموهوبين، تفعيل الشراكة بين المدرسة والأهل والمجتمع.

ومما لا شك فيه فإن الاستثمار الأمثل للمدخلات القائمة بنظام التعليم عوضاً عن مدخلات جديدة لتمويل الذاتي للتعليم، وبذات الوقت تدعم التنوع الاقتصادي الذي تسعى رؤية (٢٠٣٠) لتحقيقه نجد تجربة المدرسة المنتجة تُلبي هذا الأسلوب التمويلي. لذا يمكن تعريفها بأنها المدرسة القادرة على استثمار إمكاناتها المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية، بما يحقق لها مصادر تمويلية ذاتية، وبما يسهم في تزويد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

طلابها بالخبرات العلمية والعملية، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على الإنتاج والتسويق (الماضي، ٢٠٢١، ص٤٥٠)

وفي ضوء هذا التوجه ظهرت العديد من التجارب والخبرات الدولية التي تؤكد على فعالية ونجاح المدرسة المنتجة والتي تعتبر من أحد أساليب التمويل الذاتي للمدرسة وذلك من خلال تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي الى مجتمع منتج، وربط المتعلمين بسوق العمل من خلال توفير المناخ الطبيعي لتعليم إدارة المشروعات بنجاح، وتمكين المتعلم من المساهمة في تطوير مجتمعه بكفاءة. (أحمد، ٢٠١٥، ص٣٩٨).

وبناءً على ما سبق نجد أن تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية يتطلب هذا التنوع في بدائله ومصادره لتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي لتجويد العملية التعليمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمخرجات التعليمية ولا يمكن ذلك الا من خلال تبني فكرة المدرسة المنتجة وتطبيقها في مدارس التعليم العام والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في تطبيقها للوصول بأقصى استفادة فعلية وتفادي الصعوبات والتحديات التي من الممكن أن تواجهه.

مشكلة الدراسة:

خصصت دول العالم ميزانيات ضخمة للتعليم والتي منها ميزانية المملكة العربية السعودية حيث بلغ معدل ما خصصته الدولة لعام ٢٠-٢٠٢١م لقطاع التعليم ما يقارب (١٨٦) مليار ريال، ويمثل حوالي نسبة (١٨.٧) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية. (الميزانية السنوية في المملكة العربية السعودية(my.gov.sa)) وبالرغم من الحجم الكبير في الانفاق على التعليم في المملكة الا أن ذلك يشكل تحدياً كبيراً لاستمرارها على نفس النهج في التمويل فالتزايد المستمر لأعداد الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم العام من أحد الأسباب التي تؤثر بشكل كبير على الحاجة للإنفاق على التعليم بشكل أكبر لمواكبة هذا التزايد اذ بلغ عدد الطلاب والطالبات المقيدين في مدارس التعليم العام لهذا العام الدراسي (١٤٤٤هـ) ٦,١٨٧,٧٧٦ طالب وطالبة (وزارة التعليم، ٢٠٢٠م) بينما كان عدد الطلاب والطالبات المقيدين لعام(١٤٣١هـ) بلغ ٤,٩٣١,٤٣٧ طالب بوزارة التعليم (وزارة التعليم، ١٤٣٧هـ) ونتيجة لذلك فإن تمويل التعليم يتطلب وجود بدائل تمويلية متنوعة منها إقرار واعتماد التمويل الذاتي بمدارس التعليم العام كمساند وداعم لتمويل الحكومي، ولقد جاءت نتائج دراسة البابطين (٢٠١٩) لتؤكد على أهمية إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم الحكومي، وأيضاً تؤكد دراسة سفر (٢٠٢٢) على ضرورة التنويع في مصادر تمويل التعليم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بالمدراس السعودية كالمدرسة المنتجة والقسائم التعليمية والشراكة المجتمعية. وأيضاً دراسة أخضر (٢٠١٢) ودراسة ورزه (٢٠١٩) جميعها أكدت على ضرورة إعطاء المزيد من الصلاحيات ممنوحة للمدارس التعليم العام لتخولهم لعملية الاستثمار وتوفير مصادر تمويلية متنوعة.

وفي ذات السياق جاءت أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتحقق الدور التكاملي بين التعليم والاقتصاد في تنويع مصادر تمويل التعليم بمصادر مبتكرة وتعمل على تحسين كفاءته المالية (وثيقة المملكة، ٢٠٣٠)، فظهرت جهود مكتب تحقيق الرؤية بوزارة التعليم بإطلاق عدد من المبادرات والتي من أبرزها جذب الاستثمارات الخاصة لإنشاء المباني التعليمية من أجل تنويع مصادر تمويل التعليم، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال ومشاركة الطلاب في المنظومة التعليمية لبناء مجتمع منتج ومشارك في التنمية الاقتصادية، وتوفير ورش فنية بالمدارس للتدريب الطلاب على المهارات الفنية والتقنية لتهيئتهم لسوق العمل.(وزارة التعليم، ٢٠١٨).

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الحالية بضرورة تبني فلسفة المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام وتحويل المدرسة الى وحدة إنتاجية قادرة على تمويل ذاتها جزئياً أو كلياً، يمارس فيها الطالب الإنتاج والعمل والعلم يستطيع من خلالها امتلاك المهارات والخبرات والمعارف التي تؤهلهم لسوق العمل وتمكنهم من إدارة مشاريع ريادية وحقيقة في المستقبل، ولذلك ظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية تبني فلسفة المدرسة المنتجة بنظام التعليم السعودي كدراسة الشويعر (٢٠٢١) التي تؤكد على أهمية تفعيل المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام وأيضا دراسة الخليوي وآخرون (٢٠٢١) تؤكد على ضرورة تبني فكرة المدرسة المنتجة لتمويل بعض النفقات التي تحتاجها المدرسة من خلال العمليات الصناعية الإنتاجية البسيطة (ص ١١٦)

الا أن نتائج الدراسات التي أجريت على مستوى مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تطبيق فلسفة المدرسة المنتجة كانت دون المستوى المأمول فدراسة الغامدي (٢٠١٨) ودراسة الماضي (٢٠٢١) ودراسة الحربي (٢٠٢٠) جميعها تؤكد على وجود عدد كبير من المعوقات التي تُعيق عملية تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام والتي منها غياب الأهداف والسياسات العامة لتفعيل المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام، قلة تدريب العاملين في المدرسة على

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

كيفية تفعيل المدرسة المنتجة ، ونقص معرفة قادة المدارس بمفهوم المدرسة المنتجة، ومن هذا المنطلق ولضمان نجاح هذا التحول نحو تطبيق المدارس المنتجة في التعليم السعودي فإنه يتعين علينا الاستفادة من الخبرات والتطورات العالمية الحديثة لتحقيق الاستفادة المثلى في جوانب التميز وتفادي الأخطاء والعيوب في تفعيل المدرسة المنتجة كأحد البدائل التمويلية، وهذا ما أكدت عليه دراسة الغامدي (٢٠١٧) أنه من أحد أسباب ضعف التمويل الذاتي للمدارس نتيجة لقلة الاستفادة من الخبرات الدولية في ذات المجال. **ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة، والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيس الآتي:** كيف يمكن تنويع مصادر التمويل الذاتي في المدارس السعودية في ضوء فلسفة المدرسة المنتجة والاستفادة من تفعيلها في ضوء التجارب والخبرات الدولية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما الأسس النظرية للمدرسة المنتجة باعتبارها كأحد مصادر التمويل الذاتي في نظام التعليم العام؟

السؤال الثاني: ما المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الثالث: ما المدرسة المنتجة في ضوء التجارب والخبرات الدولية؟

السؤال الرابع: ما الإجراءات المقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي في المدارس السعودية بالاستفادة من التجارب والخبرات الدولية؟

أهداف الدراسة:

١- تحديد متطلبات المدرسة المنتجة باعتبارها كأحد مصادر التمويل الذاتي في نظام التعليم العام السعودي.

٢- الكشف عن المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

٣- التعرف على المدرسة المنتجة في ضوء التجارب والخبرات الدولية.

٤- التوصل لإجراءات مقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي في المدارس السعودية بالاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.

أهمية الدراسة:

تظهر الأهمية النظرية لهذه الدراسة كونها محاولة علمية جادة لتناولها موضوع المدرسة المنتجة التي تُعنى بتصميم نظام تعليمي مرن يستجيب لمتغيرات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

سوق العمل وربط المتعلمين بالمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التنافسية الدولية، وكذلك لارتباطها بموضوع تمويل التعليم والذي يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى وزارة التعليم إلى تحقيقها من خلال تنويع مصادر تمويل التعليم والاستثمار فيه.

بينما أهميتها التطبيقية تكمن في مساعدتها للمعنيين في وزارة التعليم في كيفية تفعيل المدرسة المنتجة وتطبيقها في مدارس التعليم العام وتحقيق الفائدة المثلى في تعزيز كفاءة وجودة المخرجات الطلابية وربطهم بسوق العمل والاستثمار الأمثل لكافة مواردها المادية والبشرية في ظل الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في ذات المجال.

منهجية الدراسة:

تشمل: الأسلوب المنهجي المحدد للدراسة، ثم مصطلحات الدراسة، وأخيراً حدود الدراسة.

أ- الأسلوب المنهجي المحدد للدراسة:

لوصف واقع فلسفة المدرسة المنتجة في الخبرات والتجارب الدولية وفي المملكة العربية السعودية اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي، وذلك بتحليل الوثائق والأدلة المتوفرة على مواقع وزارة وادارات التعليم في الدول.

- ويتطلب ذلك قيام الباحثة في دراستها بعد المقدمة بالخطوات التالية:
- جمع المعلومات والبيانات عن ماهية ومتطلبات المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي التعليم (الإطار النظري للدراسة).
- جمع المعلومات والبيانات عن المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال تحليل الأدلة والوثائق وسياسة تعليم المملكة العربية السعودية في مجال المدرسة المنتجة.
- جمع المعلومات والبيانات عن فلسفة المدرسة المنتجة في ضوء التجارب والخبرات الدولية (الخبرة الأمريكية، الخبرة النيوزيلندية، الخبرة الدنماركية) وذلك عن طريق الأدلة من مواقع وزارة التعليم، والدراسات والتجارب الحية لهذه الدول في مجال المدرسة المنتجة.
- وضع إجراءات مقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي في المدارس السعودية بالاستفادة من التجارب والخبرات الدولية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ب- **مصطلحات الدراسة:**

تمويل التعليم: هو تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات التعليمية من الموارد المالية النقدية مع تحديد سبل وأساليب الحصول عليها، وكفاءة استخدامها، وتجنب المخاطر التي قد تظهر مستقبلاً (جوهر والباسل، ٢٠١٦، ٩).

اجرائياً: هي عملية الحصول على الموارد المالية المطلوبة لتلبية احتياجات التعليم، بما يُمكنه من تحقيق أهدافه.

تنويع مصادر التمويل: يقصد بها مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة أو جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العام الحكومي، لتحقيق أهدافها وادارتها واستخدامها بكفاءة عالية (حامد وآخرون،٢٠٠٨، ٦٨).

وعلى ذلك يقصد بتنويع مصادر التمويل الذاتي اجرائياً: هو السعي إدارة المدرسة للحصول على الموارد المالية والغير مالية من خلال الأنشطة والبرامج والمشروعات التي تنفذها المدرسة.

المدرسة المنتجة (Productive School): هي المدرسة التي تستخدم مواردها بكفاءة وفاعلية بحيث تحقق مخرجات ذات جودة عالية وهي القادرة على تنويع بدائل التمويل المختلفة مع استمرارية الدعم الحكومي وذلك من خلال أساليب و وسائل متعددة منها الأنشطة والمشروعات الإنتاجية التي يقوم بها منسوبوها وتسويق المنتجات أو تقديم الخدمات أو تأجير المنشآت والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدرسة وجميعها تعد من المصادر التي تزيد من دخلها وتقلص من فرص الهدر بها على أن يعود الدخل الناتج من هذه المنتجات إلى صالح المدرسة (أخضر، ٢٠١٢ ، ٨)

أما التعريف الاجرائي لها: بأنها المدرسة القادرة على استثمار إمكاناتها البشرية والمادية بكفاءة وفاعلية، لتنمية مواردها المالية الذاتية مع استمرارية الدعم الحكومي، من خلال تنفيذ نشاط أو مشروع انتاجي أو تقديم خدمة بما تُسهم في تزويد المتعلمين بالخبرات العلمية والعملية، وتنمية مهاراتهم على التسويق والإنتاج.

ت- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر على دراسة مفهوم المدرسة المنتجة باعتبارها كأحد أساليب التمويل الذاتي للتعليم، والوقوف على واقع تفعيلها في النظام التعليم السعودي والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في ذات المجال.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحدود المكانية: يقتصر البحث على دراسة فلسفة المدرسة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلندا، والدنمارك بالإضافة الى المملكة العربية السعودية.
الحدود الزمانية: سيكون هذه البحث خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٤٣-١٤٤٤هـ.

الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات والبحوث التي تناولت المدرسة المنتجة كأحد أساليب التمويل الذاتي في التعليم العام، وقد تم ترتيبها من الأقدم للأحدث:

دراسة أخضر (٢٠١٢) بعنوان المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية: مقترح تطبيقي، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على متطلبات تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحديد أبرز معوقات تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام بالسعودية، استخدمت المنهج الوصفي معتمدة الاستبانة كأداة للدراسة، توصلت الدراسة الى وجود معوقات بدرجة متوسطة تحول دون تطبيق المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام ومن أبرز المتطلبات لتطبيق المدرسة المنتجة رفع مستوى وعي الطلاب وأولياء الأمور في أهمية تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام، والتأكيد على أهمية منح مديري المدارس صلاحيات تمويل بعض مشاريعها ذاتياً.

دراسة سليمان (٢٠١٦) بعنوان تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أبرز أساليب تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تنوع مصادر التمويل الذاتي في المدارس الحكومية في مصر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي مستخدماً الاستبانة كأداة بحثية للدراسة تم توزيعها على عينة الدراسة والتي بلغ عددها (١٠٣) من قيادات المدارس الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور شديد فيما تقوم به المدارس لتنويع مصادر تمويلها الذاتي، ويعود ذلك إلى ما تعانيه المدارس من البيروقراطية في الأنظمة واللوائح التي لا تسمح بالحصول على أموال غير مقررة للمدرسة، وتوصل الباحث الى ضرورة دعم المدرسة المنتجة وتحويلها الى وحدات منتجة لدعم العملية التعليمية وتوفير مصادر تمويلية مما تؤدي الى نتائج إيجابية تنعكس على كل من الطالب والعملية التعليمية ذاتها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

دراسة الغابشية (٢٠١٧) بعنوان المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس من (١٠-١٢) بسلطنة عمان، هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس العمانية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي تحديداً أسلوب دلفاي، وتوصلت الى أهمية توفر متطلب البيئة الداعمة الإنتاجية وأهمية تزويد المدرسة المنتجة بالتجهيزات والوسائل اللازمة لتطبيق المشاريع الإنتاجية.

دراسة Davenport. (٢٠١٧) بعنوان دور المدير في مدارس ديترويت العامة في احداث بيئة تعليمية منتجة وفقاً لنظام الحالي، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى نجاح بيئات التعلم المنتجة في مدارس ديترويت العامة، حيث استخدم الباحث أسلوب المقابلة مع ثلاثة مديرين لمدارس منتجة، توصل الباحث الى وجود سمات وصفات مشتركة بين قادة المدارس المنتجة منها القدرة على التواصل مع الآخرين وتوفر الممارسات القيادية لديه، وقدرته على بناء شراكات فعالة، أما أبرز المعوقات التي اتفق عليها قادة المدارس الثلاث منها نقص الموارد المالية اللازمة لتشغيل هذه المدارس المنتجة، وقلة المعلمين المؤهلين في البيئة التعليمية المنتجة، وعدم توفر بيئة آمنة لتحقيق أهداف المدرسة المنتجة.

دراسة الغامدي (٢٠١٨) بعنوان معوقات تطبيق مفهوم المدرسة المنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديرات المدارس والمعلمات، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة وجود معوقات لتطبيق المدرسة المنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديرات ومعلمات المدارس، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي على عينة بلغت (٥٥٨) معلمة ومديرة مستخدمةً الاستبانة كأداة دراسة، توصلت هذه الدراسة الى وجود معوقات كبيرة تعيق تطبيق مفهوم المدرسة المنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر المديرات والمعلمات، ومن أبرز هذه المعوقات هي ما كانت في الجانب المالي والتنظيمي لتطبيق مفهوم المدرسة المنتجة وهذا يعود الى غياب الصلاحيات الممنوحة لمديرات المدارس في توفير الموارد الذاتية للمدرسة من جهة، ومن جهة أخرى غياب الصلاحيات والتنظيمات لتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لإقناعها بمشاريع المدارس الإنتاجية، وتوفير الدعم لها.

دراسة الحربي (٢٠٢٠) بعنوان تصور مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المنتجة وفق رؤية المملكة العربية السعودية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢٠٣٠م، هدفت هذه الدراسة التعرف على دور قادة مدارس التعليم العام في تفعيل المدرسة المنتجة من وجهة نظرهم، وتحديد أهم المتطلبات اللازمة للتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل المدرسة المنتجة، ووضع تصور مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المنتجة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة وقد بلغت العينة ١٨٣ قائداً مدرسياً، وتوصلت نتيجة الدراسة الى أن دور قادة المدراس في تفعيل المدرسة المنتجة جاء بدرجة متوسطة ومن أبرز أدوارهم الحالية لتفعيل المدرسة المنتجة هو تشجيع المعلمين على اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم، وتكريم الطلاب المتميزين في مشروعاتهم الإنتاجية، أما أبرز متطلبات تفعيل المدرسة المنتجة بمدارس تعليم العام هو تدريب قادة المدارس في تفعيل المدرسة المنتجة وبناءً على ذلك وضعت الباحثة تصور مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المنتجة وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

دراسة Iro Konstantinou (٢٠٢١) بعنوان الإدارة الذاتية والتعلم القائم على العمل، هدفت هذه الدراسة التعرف على الطرق التي تساهم في سد الفجوة بين المدرسة وبيئات العمل من خلال التعلم القائم على العمل، استخدم الباحث دراسة الحالة لوحدة تعليمية تتبع الإدارة الذاتية، وتوصلت الدراسة الى أن الطلاب في التعلم القائم على العمل استطاعوا استخدام مهاراتهم في حل المشكلات التي واجهتهم في بيئات العمل حيث ان المهارات المعرفية والعملية التي تناولوها في الفصل الدراسي ساهمت بشكل كبير في حل الصعوبات والمشكلات في العمل.

دراسة الماضي (٢٠٢١) بعنوان واقع تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض وتحديد معوقات تطبيق المدرسة المنتجة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال توزيع استبانة على قائدات المدارس وتوصلت هذه الدراسة الى أن تطبيق المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام جاء بدرجة متوسطة، وكذلك وجود معوقات كبيرة تعيق تطبيق المدرسة المنتجة بمدارس التعليم العام بمدينة الرياض.

دراسة سفر (٢٠٢٢) بعنوان تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية، هدفت هذه الدراسة الى تقديم تصور

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدراس السعودية وفقاً للمجالات (المدرسة المنتجة، واستثمار المواهب الطلابية، والشراكة المجتمعية، والقسائم التعليمية) في ضوء التجربة الأمريكية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت المقابلة الفردية كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة لوجود عدد من المعوقات في جميع المجالات المحددة وأكدت على ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية لضمان توفير الموارد المستدامة واللازمة لتحقيق أهداف مؤسساته وتطورها ونموها.

دراسة المهانية والزبون (٢٠٢٢) بعنوان واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة الى مدارس منتجة استناداً الى الاتجاهات العالمية المعاصرة، هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة إلى مدارس منتجة استناداً الى الاتجاهات العالمية المعاصرة، استخدم الباحث المنهج المسحي على عينة دراسة تكونت من ٦١٨ معلم ومعلمة بالمدارس الثانوية الأردنية، وتوصلت هذه الدراسة الى أن واقع وجود مدارس ثانوية منتجة وفقاً للاتجاهات العالمية المعاصرة جاء بدرجة متوسطة، وظهرت تحديات متوسطة تواجه المدارس الثانوية الأردنية لتصبح مدارس منتجة استناداً الى الاتجاهات العالمية المعاصرة.

دراسة Mahrous (٢٠٢٢) بعنوان التجربة الأمريكية في تمويل التعليم ومدى الاستفادة منها في تمويل التعليم المصري، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التجربة الأمريكية في تمويل التعليم ومدى الاستفادة منها في تمويل التعليم المصري وتوصل الباحث الى أن نظام تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية نظام ناجح لاستناده على نظام التمويل اللامركزي حيث يمتاز بمرونته وتنوع مصادر التمويل في المؤسسات التعليمية ليتلاءم مع جميع مؤسساته التعليمية، والتي منها القروض التعليمية، والهبات والتبرعات من المؤسسات الوقفية، والقسائم التعليمية، وغيرها.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق تتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة بأهمية المدرسة المنتجة كأحد أساليب تنويع مصادر التمويل الذاتي لمدارس التعليم العام بشكل عام، إلا أن هذه الدراسة تختلف باختلاف أداة جمع البيانات وتحليلها حيث تركز على عرض الدراسات والوثائق والسياسات التنظيمية بالتعليم السعودي لعرض تجربة المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام مع وضع الآليات المناسبة لتفعيلها

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية المعاصرة، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اعداد الاطار النظري، والتعرف أكثر على موضوع الدراسة، واختيار المنهجية الملائمة للدراسة، وفي عرض نتائج الدراسة وتفسيراتها مقارنة بالدراسات السابقة.

الإطار النظري:

وسيتناول الإطار النظري ما يلي:

المحور الأول: تمويل التعليم:

يعد تمويل التعليم من القضايا المهمة والأساسية، لذا تتجه العديد من بلدان العالم إلى توفير تمويل مستمر يفي بحاجات التعليم ومتطلباته حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وغاياته، ومع توفر ووجود عدداً من المصادر التي تسهم في تمويل التعليم في العديد من البلدان، الا انها تعتبر غير كافية لدعم توسع التعليم وتطوره في ظل التغييرات السريعة في التعليم والتكنولوجيا، فظهرت أساليب جديدة لتمويل التعليم، لتتلاءم وتتكيف مع واقع التعليم ومتطلباته، وتقلل من عبء التمويل الكامل على الدولة.

ومن هنا يمكن تعريف تمويل التعليم بأنه: جميع الأموال المرصودة في إطار التعليم للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يجب تحقيقها وفقا للموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة (الحريري، ٢٠١٣)

كما يقصد بتمويل التعليم كما عرفها أبو شعيرة وغباري (٢٠١١) هي كل ما تستطيع الدولة أن تعينه من موارد لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة التعليم، أي توفير الكثير من الموارد الاقتصادية النقدية العينية المباشرة والغير مباشرة من أجل تيسير شؤون الجهاز التعليمي وتنفيذ مهامه وبرامجه وبالتالي تحقيق أهدافه (ص٢٢٦).

وتتنوع مصادر تمويل أنظمة التعليم في الدول المختلفة تبعا لتباين واختلاف الأنظمة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل دولة، ويمكن تصنيف مصادر تمويل التعليم وفقا لما هو آت:

١- مصادر التمويل العامة:

تعد المؤسسات التعليمية احدى المؤسسات العامة بالدولة لذا يتم الاشراف عليها وادارتها وتمويلها من قبل الدولة، ويتم تمويل التعليم بالعادة عن طريق الواردات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الثابتة المنتظمة للدولة. وغالباً الجهة المسؤولة عن التمويل العام تكون الحكومة المركزية أو الفيدرالية، وفي بعض البلدان قد تساهم أيضاً الحكومات المحلية بجانب الحكومة المركزية في تمويل التعليم عن طريق الميزانيات التي تعدها وزارة التعليم والمؤسسات التعليمية (أبو شعيرة وغباري، ٢٠١١، ٢٢٦:٢٢٨).

٢- مصادر التمويل الخاصة:

هي ما توفره الجهات الخاصة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة. وقد تكون كأقساط مدرسية تتمثل في تحمل الطلاب وأولياء أمورهم دفع تكاليف تعليمهم برسوم معينة لمؤسسات التعليمية الأهلية نظير الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها، أو مساهمة بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في تمويل التعليم عن طريق دعم بعض برامج التعليم والتدريب المهني المعدة بهذه المؤسسة التعليمية (أبو شعيرة وغباري،٢٠١١، ٢٣٠).

٣- مصادر التمويل الذاتي:

اتجهت الكثير من المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة الى استحداث أساليب تمويل ذاتية، للحد من الاعتماد على الدعم الحكومي، حيث تساهم هذه المؤسسات التعليمية في تمويل ذاتها، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة التعليمية، وتعزيز الأنشطة ذات العوائد المادية، ويعتبر التمويل الذاتي أسلوب مساند لتمويل التعليم لكنه لا يقيم المؤسسة التعليمية مالياً بمفرده. (الأنصاري، ٢٠٠٢)

التمويل الذاتي كأحد مصادر تمويل التعليم:

يعد التمويل الذاتي أحد أساليب تمويل التعليم والذي يعد من الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم ، حيث ظهر بسبب زيادة النفقات ومحدودية الموارد المخصصة لميزانيات التعليم في دول العالم، فالتمويل الذاتي هو أن تتجه المدرسة الى تمويل ذاتها من خلال نشاطات مدرسية معينة تهدف الى تحقيق عائدات مادية تعين المدرسة على تقليل اعتمادها على المصادر الحكومية التي لا تغطي كافة احتياجات المدرسة فهو أسلوب مساند لتمويل التعليم، فلقد عرفت الأنصاري (٢٠٠٢) التمويل الذاتي بأنه لجوء المدارس الى تطوير نشاطاتها التعليمية الى نشاطات تعليمية انتاجية تسهم في توفير وتنويع موارد مالية اضافية لتلبية الحاجات المتزايدة للمدارس.

وتتخذ المدارس عدة أشكال للتمويل الذاتي والتي من أبرزها أسلوب المدرسة المنتجة حيث تعتبر من أحد المصادر المالية الناتجة عن الأنشطة والمشروعات الإنتاجية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الصغيرة والخدمات والتي ترتبط بعائد مادي يمثل موردا ماليا إضافيا يعود على المعلم والمتعلم والمدرسة بصفة عامة في إطار علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، وعليه فان المدرسة المنتجة تشارك في تمويل التعليم وتعد استراتيجية جديدة لتحقيق تنوع مصادر تمويل التعليم، لتوفير بعض نفقات المدرسة بجوار الدعم الحكومي للتعليم.(احمد ، ٢٠١٥ ، ص ٤٢٧)

المحور الثاني: المدرسة المنتجة:

أولاً: مفهوم المدرسة المنتجة:

يعد مفهوم المدرسة المنتجة من التجديدات التربوية التي تعزز علاقة المدرسة بالمجتمع فلقد عرفتها أحمد (٢٠١٥) بأنها مشروع تعليمي يهدف الى اكساب المتعلم ثقافة العمل والإنتاج والاتقان والجودة، وتمثل دوراً محورياً في التنمية وتؤكد النظرة التربوية الحديثة المتطورة للدور التنموي للمؤسسة التعليمية وربطها بالمجتمع المحلي من خلال التدريب على المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمدرة للربح وترسيخ قيم العمل (٤٢٨). أما الحربي (٢٠٢٠) عرف المدرسة المنتجة بأنها المدرسة القادرة على استثمار إمكاناتها المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية بما يحقق لها مصادر تمويل ذاتية بما يسهم في تزويد طلابها بالخبرات العلمية والعملية، لتتوافق مع سوق العمل ومتطلباته، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على الإنتاج والتسويق (٤٦٩). بينما مفهوم المدرسة المنتجة عند (Murphy and Torre.2012) هي وحدة تعليمية إنتاجية تعمل على اكساب المتعلم ثقافة العمل والإنتاج بجوار العلم والتعلم، وتؤهله للتعامل بكفاءة مع متطلبات سوق العمل وتحدياته متغيرة، بمعنى أن المدرسة تتحول إلى كيان فاعل في الاقتصاد القومي من خلال بناء الشخصية المنتجة التي تمتلك مهارات العمل المنتج والحياة العملية.

من خلال التعريفات السابقة يتضح بأن المدرسة المنتجة هي احدى الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم والتي تقوم على ربط المدرسة بالمجتمع المحلي من خلال اكساب المتعلمين مهارة العمل والإنتاج بالإضافة الى المعرفة، وتأهيلهم لسوق العمل بكفاءة بما يحقق للمدرسة مصادر تمويل ذاتية.

ثانياً: فلسفة المدرسة المنتجة:

تقوم فلسفة المدرسة المنتجة كصيغة لتحقيق التمويل الذاتي للمدارس حيث تمثل الوحدة المنتجة بالمدرسة أحد التنظيمات المدرسية التي أنشئت بهدف استثمار

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الموارد والإمكانات المتاحة للمدرسة وزيادة مواردها المادية من خلال أنشطة إنتاجية تعود بالنفع على الطلاب والعاملين والمدرسة ككل (اخضر ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٨).
أما (Feder. 2015) يرى بأن فلسفة المدرسة المنتجة ما هي الا النظرة الحديثة المختلفة والمتطورة عن فكرة المدرسة التقليدية، والتي تعمل على تحويل المدرسة الى بيئة تربوية جاذبة تخلق فرص حقيقية لتدريب الطلبة على أدوارهم المستقبلية، وتعمل بذات الوقت على توفير شراكة فعالة بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال استثمار بما هو موجود من موارد وامكانيات بشرية.

وأضافت الغابشية (٢٠١٧) بأن فلسفة المدرسة المنتجة قائمة على بناء الشخصية المنتجة، القادرة على التفاعل مع متغيرات الحاضر والمستقبل، المتمكنة من مسايرة فكر وثقافة المجتمع ومتطلباته التنموية والاقتصادية والاجتماعية، والملتزمة بالقيم أخلاقيات العلم والعمل، والمتميزة في المهارات العملية والعلمية، تركز المدرسة المنتجة على تربية الطلاب على الابتكار والإبداع والقدرة على دراسة المشاريع وقيادتها وتطوير العمل وتحقيق الربح وقدرتهم على ربط مهاراتهم العلمية لاستثمارها في تحقيق أهدافهم ومساراتهم المستقبلية ص١٩.

ثالثاً: أهمية المدرسة المنتجة:

تظهر أهمية المدرسة المنتجة من خلال ما أشار اليه التقرير الناتج عن البنك الدولي عام ٢٠١٩م والذي كان بعنوان (الطبيعة لمتغيرة للعمل) اذ يؤكد على الطلب المستمر لنوعين من المهارات وهي المهارات المعرفية المتقدمة والمتمثلة في التفكير النقدي وحل المشكلات، وأيضاً المهارات الاجتماعية السلوكية المتمثلة في (الابداع وحب الاستطلاع) في حين ظهر انحسار كبير للمهارات المتخصصة بوظيفة معينة، لذا ينبغي على الأنظمة التعليمية في دول العالم مقاومة هذا التغير والتوجه نحو تنمية هذه المهارات المتقدمة لطلبة التعليم العام من أجل تلبية متطلبات سوق العمل بالمستقبل (تقرير اليونسكو التنمية عن العالم،٢٠١٩، ٧٠) وعلى ذلك نجد بأن المدرسة المنتجة تسعى لتجويد مستوى التلميذ مهارياً ومعرفياً، وإعداده لأدواره المستقبلية. ويضيف خليل ومسيل (٢٠٢٠) بأن المدرسة المنتجة تظهر أهميتها فيما تقدمه من مناهج دراسية تسهم في الربط بين الجانب النظري والتطبيقي وبين طبيعة حياة المتعلم ودوره في المجتمع، فالمدرسة المنتجة تعمل على تحويل المدرسة الى وحدة إنتاجية ومركز تعليم مجتمعي (٤٦).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

لذا المدرسة الحالية وما تواجهه من تحديات محلية وعالمية لا تلبي احتياجات وطموحات طلابها ومجتمعاتها ينبغي عليها تبني أدوار جديدة وأساليب حديثة لتتماشى مع الخطط والتوجهات المستقبلية لدول العالم والمدرسة المنتجة من احدى الاتجاهات الحديثة في التعليم.

رابعاً: خصائص المدرسة المنتجة:

المدرسة المنتجة تمتاز بعدة خصائص كما اشار إليها (Kafka, N. & Stephenson,2006) بأنها:

١-تحقق العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية.

٢-تقوم على التعلم المنتج فالمدرسة تتحول الى وحدة انتاجية هدفها تحويل المتعلم الى شخصية منتجة لديه القدرة على الانتاج والتسويق.

٣-تعمل المدرسة المنتجة خارج الروتين المدرسي ولها هيكلها الخاص وتتسم بالمرونة في تسيير شؤونها.

٤-تعود الطلاب على استشراق المستقبل من خلال التخطيط الجيد والتعامل مه المتغيرات الحياتية والتحديات التي يفرضها سوق العمل.

٥-تتسم بالاستدامة نتيجة الاعتماد على الحوافز المرتبطة بالإنتاج والانجاز.

٦-تسهم في تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع مصادر التمويل للأنشطة وتخفيف الاعباء المالية على الادارة المدرسية.

خامساً: متطلبات المدرسة المنتجة:

يتحقق دور المدرسة من خلال تنشئة الطلاب وتطوير مهاراتهم واتجاهاتهم وتعزيز قيمهم وسلوكياتهم الإيجابية وذلك ضمن أهداف مشتركة بين المجتمع والدولة، ولكي تستطيع المدرسة تحقيق أدواها بفعالية وكفاءة يتعين اعطاءها مزيداً من الصلاحيات التي تساهم في بناء شراكة مجتمعية مع مؤسسات المجتمع واستثمار الموارد البشرية وتحقيق متطلبات القرن الواحد والعشرين في تمكين المتعلمين من قدرات ومهارات معرفية ومهنية لإعدادهم لأدوارهم المستقبلية.

وعليه تظهر المتطلبات الأساسية التي تحتاجها المدرسة المنتجة حتى تتمكن من تحقيق أدوارها ومهامها المناطة بها:

أولاً المتطلبات الإدارية والتنظيمية: لتطبيق المدرسة المنتجة كما أظهرتها الغابشية (٢٠١٧) لابد من وجود خطة استراتيجية لتطبيق المدرسة المنتجة وأن تكون واضحة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الأهداف والإجراءات، وأن يتعاون جميع فئات المجتمع لتحقيق دور المدرسة المنتجة، وأن يكون لدى المدرسة المنتجة قاعدة بيانات عن سوق العمل والمشاريع المنتجة والرائدة (٨٧). وأضافت الغامدي (٢٠١٨) ضرورة وضع الإجراءات والتشريعات المالية لتسمح للمدارس الوصول الى مصادر تمويل إضافية، وأيضاً منح مديري المدارس المزيد من الصلاحيات للحصول على التمويل الذاتي وفق ضوابط مرنة وواضحة (٧٣). بينما أخضر (٢٠١٠) أشارت الى أهمية تشجيع القيادة والمسؤولين بأهمية المدرسة المنتجة سوآءا على المستوى المدرسي أو الإداري أو الإقليمي (١٣٣). كإحدى المتطلبات التنظيمية التي تحتاجها المدرسة المنتجة للقيام بمهامها المناطة بها؛ ولابد من تحقيق استقلالية المدرسة المنتجة ذاتياً في قراراتها وصلاحياتها الممنوحة لها فلقد أكد (Clayto.2014)على أهمية الإدارة اللامركزية وما تحققه من آثار إيجابية في صنع القرارات وإدارة المنظمات.

ثانياً المتطلبات البشرية: من أبرز المتطلبات البشرية التي يتعين توفرها في المدرسة المنتجة التأكيد على أهمية التدريب للعاملين في الإدارة المدرسية على اقتصاديات التعليم، تدريب المعلمين للإلمام بمهارات التسويق وإدارة المشاريع والتخطيط للأنشطة الطلابية الإنتاجية، والعمل على تبادل الزيارات والخبرات مع المدارس المنتجة الأخرى (الغابشية،٢٠١٧، ٨٨). وأيضاً من المتطلبات البشرية ضرورة نشر وعي وثقافة المدرسة المنتجة بين العاملين بالمدرسة وجميع أفراد المجتمع، الربط بين المدرسة والمجتمع وفتح مجال الشراكة المجتمعية مع المؤسسات المجتمعية والتوسع في نطاق التسويق والإنتاج، والحث على العمل الفردي والجماعي (أخضر.٢٠١٠، ١٣٣).

ثالثاً المتطلبات المتعلقة بالبيئة المدرسية والمناهج الدراسية: لابد أن تتبنى المدرسة المنتجة التعليم الإنتاجي في مناهجها الدراسية وأن تراعي عملية التقويم لمناهجها من خلال ربطه بعملية التعليم والتعلم، وضرورة تنفيذ الأنشطة اللاصفية للمدرسة المنتجة وذلك من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين للإشراف على تطبيق المشروع المنتج، أما فيما يتعلق بالمبنى المدرسي لابد من توفير أماكن وقاعات مخصصة للإنتاج والتدريب أثناء تصميم المدرسة (خليل ومسيل، ٢٠٢٠، ٣٠٤:٣٠٣).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

سادساً: المشروعات التعليمية بالمدرسة المنتجة:

هناك العديد من المشروعات التي يمكن استثمارها وتحقيق أرباح وعائدات منها للمدرسة، وبذات الوقت تعمل على تدريب الطلاب على العمل والإنتاج، وغرس القيم والمهارات الحياتية والاجتماعية، ويمكن تقسيم المشروعات كما ذكرها أحمد (٢٠١٥، ٤٤٦):

- المشروعات إنتاجية: وهي تلك المشروعات التي تكون من انتاج الطالب وذلك من خلال الاستعانة بالفنيين والمتخصصين بنقل الخبرات إليهم من خلال ورش العمل التي تتم داخل المدرسة مثل المنسوجات المشغولات الجلدية تنسيق الزهور.
- المشروعات الخدمية: وهي المشروعات التي تقدم خدمات لبيئة المدرسة والبيئة المحيطة بها، من خلال الاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة بالمدرسة مثل تأجير الصالات الرياضية والملاعب، وتأجير المسارح، وعمل دورات لتعليم اللغات.
- المشروعات البرمجية: وهي من أهم المجالات الحديثة التي ينبغي على الطلاب الإلمام بها سواء على المستوى العلمي أو الثقافي مثل تنفيذ دورات وبرامج التقنية وتكنولوجيا المعلومات، وتعليم البرمجة

سابعًا: التحديات التي تواجه المدرسة المنتجة:

تواجه المدرسة المنتجة تحديات تعيق طبيعة عملها وفلسفتها ومن أبرزها كما ذكرت الغابشية (٢٠١٧):

- المناهج الطويلة وعدم قدرتها على مواكبة أنشطة المدرسة المنتجة، وقصورها في تنمية الميول المهنية للطلاب.
- المدرسة ليست مصنعاً، ولا يمكن أن تنافس المنتجات الموجودة بالسوق.
- نقص الوعي من قبل الطلاب والمعلمين بجدية وفاعلية المدرسة المنتجة (٣٩:٤٠)

بينما المهانية والزبون (٢٠٢٢) أفردوا بعض التحديات التي من ممكن تواجه تطبيق المدرسة المنتجة وفقاً للاتجاهات العالمية المعاصرة والمتمثلة في الآتي:

- الاعتقاد الخاطئ بأن المعني الوحيد لتمويل الأنشطة المدرسية هو التمويل الحكومي من قبل الدولة فقط.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- نقص الخبرة الكافية في إدارة المدارس المنتجة وتفعيلها من قبل قادة المدارس والمعلمين.
- قلة اهتمام أولياء الأمور بتشجيع وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمدرسة المنتجة.
- افتقار المدارس للقاعات الدراسية والمعامل الإنتاجية التي يمكن استثمارها وتفعيل المدرسة المنتجة من خلالها.
- انحسار أفكار ومجالات المدرسة المنتجة في المشروعات الاستهلاكية التجارية مثل المقصف المدرسي (٩٦).

وتضيف الباحثة بأن قلة تدريب العاملين في التعليم على اقتصاديات التعليم، والنظرة التقليدية للتعليم بالمدرسة بأنه يتم من خلال التدريس بالفصول الدراسية دون دمجه بالتطبيق والإنتاجية تعتبر من التحديات التي تواجه المدرسة المنتجة وتحد من تفعيلها وتحقيق الاستفادة الفعلية منها.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة للإجابة عن السؤال الأول: ما الأسس النظرية للمدرسة المنتجة باعتبارها كأحد مصادر التمويل الذاتي في نظام التعليم العام؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال بشكل مختصر من خلال الجدول التالي:

الإطار المفاهيمي للمدرسة المنتجة (١-١)

العناصر	المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي في نظام التعليم العام
المفهوم	المدرسة المنتجة هي إحدى الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم والتي تقوم على ربط المدرسة بالمجتمع المحلي من خلال اكساب المتعلمين مهارة العمل والإنتاج بالإضافة الى المعرفة، وتأهيلهم لسوق العمل بكفاءة بما يحقق للمدرسة مصادر تمويلية ذاتية.
الفلسفة	تقوم فلسفة المدرسة المنتجة كصيغة لتحقيق التمويل الذاتي للمدرسة حيث تمثل الوحدة المنتجة بالمدرسة أحد التنظيمات المدرسية التي أنشئت بهدف استثمار الموارد والإمكانات المتاحة للمدرسة وزيادة مواردها المادية من خلال أنشطة إنتاجية تعود بالنفع على الطلاب والعاملين والمدرسة ككل.
الأهمية	تظهر أهمية المدرسة المنتجة فيما تواجهه المدرسة الحالية من تحديات محلية وعالمية لا تلبي احتياجات وطموحات طلابها ومجتمعاتها فلابد أن تتبنى أدوار جديدة وأساليب حديثة لتتماشى مع الخطط والتوجهات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

	المستقبلية والتنمية المستدامة لدول العالم.
الخصائص	التكاملية بين التعليم والتنمية، الاستدامة نتيجة الاعتماد على الحوافز المرتبطة بالإنتاج والانجاز، تسهم في تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع مصادر التمويل.
المتطلبات	متطلبات إدارية وتنظيمية، متطلبات بشرية، متطلبات متعلقة بالبيئة والمنهج المدرسي.
المشروعات	مشروعات إنتاجية، مشروعات خدمية، مشروعات برمجية.
التحديات	المناهج الطويلة وعدم قدرتها على مواكبة أنشطة المدرسة المنتجة، افتقار المدرسة للقاعات الدراسية والمعامل الإنتاجية، ضعف وعي قادة المدارس والعاملين بإقتصاديات التعليم.

النتائج المتعلقة للإجابة عن السؤال الثاني: ما المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؟

المدرسة المنتجة في المملكة العربية السعودية:

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بقضية تمويل التعليم فقد خصصت وثيقة سياسة التعليم باباً كاملاً لتمويل التعليم حيث أشارت في بابها الثامن "تمويل التعليم" الى ما يلي: المادة (٢٢٩) نصت على أن الدولة تعتبر الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة، أما المادة (٢٣٠) أشارت الى أن الدولة تراعي زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة؛ وكذلك تؤكد الوثيقة في بابها التاسع "أحكام عامة" على ما يلي: تنص المادة (٢٣٣) على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه، وأيضاً تنص المادة (٢٣٤) على أن الدولة تقوم بصرف مكافآت وقتية للطلاب في أنواع معينة من التعليم والتدريب.

ويعتمد تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية على التمويل الحكومي بشكل أساسي لذا يستحوذ الانفاق على قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر من ميزانية الدولة حيث قدرت ميزانية تمويل قطاع التعليم لعام ٢٠٢١-٢٠م ما يقارب (١٨٦) مليار ريال، وتمثل نسبة (١٨.٧) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية. (الميزانية السنوية في المملكة العربية السعودية(my.gov.sa))

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ونتيجة للاعتماد الكبير لتمويل التعليم على التمويل الحكومي فذلك يزيد العبء على ميزانية الدولة (البابطين،٢٠١٩).

لذا بدأت المملكة العربية السعودية تسعى الى التحول التدريجي من (النمط الأحادي للتمويل) الى (نمط تنويع المصادر التمويلية) وتمثل ذلك في طرح أفكار جديدة لتنويع مصادر تمويل التعليم بمصادر مبتكرة لتنسجم مع رؤية ٢٠٣٠ من أجل تحسين الكفاءة المالية، وتطوير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الخدمة المدنية وبقية مؤسسات المجتمع (وثيقة رؤية المملكة٢٠٣٠، ٢٠٢٢).

أما في مجال تجربة المدرسة المنتجة في المملكة العربية السعودية كان هناك بعض الأفكار والرؤى التي تم تطبيقها سابقاً الا أنها لم تصل الى المستوى المنشود مثل تجربة المدارس المستقلة التي كانت ستطبق على ٢٠٠٠ مدرسة وكانت تهدف الى الاستثمار وعقد شراكات مع القطاع الخاص من خلال اسناد المدارس الحكومية الى جهات مستقلة ذاتياً ذات خبرات تربوية الا انه تم الغاء هذا النوع من المدارس بعد ٣ سنوات لعدم جدواه (جريدة المدينة، ٢٠٢٠)، أما التجربة التالية فهي تجربة التعليم الثانوي التجاري والفني والذي كان أحد أشكال التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، اذ كان يهتم بتنمية مهارات الطلاب الفنية ليسهل دمجهم مع المجتمع وتلبية متطلبات سوق العمل الا أنه تم صدور قرار من مجلس الوزراء بإلغاء هذا النوع من التعليم الثانوي وتطويره الى مستوى كليات التقنية (جريدة اليوم، ٢٠٠٦).

ونتيجة للحاجة الملحة لمثل هذا النوع من المدارس أوصت بعض الدراسات بأهمية تطبيقها على النظام السعودي مثل دراسة البابطين (٢٠١٩) والتي تؤكد على أهمية تحويل المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية الى مؤسسات إنتاجية لتتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، حتى تحقق المدرسة كفايتها المالية وتسد بعض النفقات الضرورية من استثمار للإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة.

لذا مع بزوغ رؤية المملكة العربية السعودية أطلقت وزارة التعليم عدد من المبادرات والبرامج والتي يمكن اعتبارها البذرة الأولى لتطبيق المدرسة المنتجة بنظام التعليم العام مثل اطلاق برنامج مسارات المرحلة الثانوية الذي يهدف إلى تحقيق متطلبات التنمية في المملكة من خلال إيجاد بدائل وفرص متاحة أمام الطالب ليختار مساره الذي يناسب ميوله وقدراته ويتلاءم مع متطلبات سوق العمل، ويضم ٥ مسارات رئيسية كل نوع يقدم فرص تعلم مختلفة ومتجددة (رؤية المملكة ٢٠٣٠)؛

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وكذلك (مبادرة ريادي) لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية لتعزيز مهارات الريادة والإنتاج في البيئة التعليمية وتهيئة الطلبة لسوق العمل ودعم مؤشر المملكة في المرصد العالمي لريادة الأعمال (وزارة التعليم، ٢٠٢١) وكذلك دعم الشراكة مع القطاع الخاص والتحول نحو خصخصة التعليم وكذلك ما قامت به وزارة التعليم مؤخراً من استفتاء على نظام التعليم الجديد ليكون بديلاً لوثيقة سياسة التعليم والتي من احدى أهدافه دعم التنوع لمصادر تمويل التعليم وتقليل العبء على التمويل الحكومي.

النتائج المتعلقة للإجابة عن السؤال الثالث: ما المدرسة المنتجة في ضوء التجارب والخبرات الدولية؟

الخبرة الأمريكية في المدرسة المنتجة:

يشكل ٩١% من تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية من المصادر العامة والمتمثلة في السلطة المحلية، وحكومة الولايات، والحكومات الفيدرالية، بينما النسبة المتبقية هي من المصادر الخاصة (الخليوي وآخرون، ٢٠٢١، ١٠٤) وهذه مصادر التمويل الخاصة تتضمن الرسوم الدراسية، قطاع الأعمال، الأوقاف التعليمية، والقروض والمنح وغيرها (البابطين،٢٠١٩، ٦٥).

أم النهج الإداري المتبع في المدارس الأمريكية هو تطبيق اللامركزية في ادارتها، فالمدرسة مستقلة ذاتياً فهي تقوم على الادارة الذاتية للمدرسة والتي تعد احد اشكال اللامركزية، ونتيجة لذلك ساهم في تبني فلسفة المدرسة المنتجة وتطبيقها لرفع كفاءة مهنة التدريس ومهارة المتعلمين وتحسين مكانة المعلمين والارتفاع والنهوض بالمدرسة (احمد ، ٢٠١٥ ، ص ٤٧٣)

وظهرت فكرة المدرسة المنتجة بمسمى المدرسة من أجل العمل عام ١٩٩٤ (School to work) حيث قامت الحكومة الفيدرالية بدعم هذا التوجه مادياً وخصصت له المبالغ لدعم هذا النوع من المدارس والذي يمثل توجهاً جديداً في التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت أغلب هذه المدارس بتنفيذ وتطبيق هذا البرنامج عام ٢٠٠٠ (سليمان، ٢٠١٦، ٣١٩).

وظهرت فكرة المدرسة المنتجة من خلال عدة نماذج منها أقامت مدرسة South Houston High School بولاية تكساس شراكة مع شركة Siemens Building Technologies Division وذلك لتعليم وتعزيز المهارات المهنية لطلاب في بيئة محاكية لبيئة العمل من أجل توفير تعليم حقيقي وملائم لطبيعة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

التدريب، وتم اختيار الطلاب بناءً على عدة معايير منها حضور اللقاءات الجماعية، والانضباط، والتوصيات من معلميهم، وكان مدة البرنامج أربعة أسابيع، مدة ٤ أيام ويعمل الطلاب فيها لمدة ست ساعات، ويتم تعليمهم المهارات الأساسية المتعلقة بالمهنة وكذلك تزويدهم بمهارات التعامل مع الآخرين، وتعزيز اتخاذ القرار، وزيادة الثقة بالنفس من خلال وضعهم في مواقف حياة واقعية للمساعدة لاعدادعم في المستقبل (Kathleen. 2009.6)

ومن التجارب الرائدة في مجال المدرسة المنتجة تبني ولاية تينيسي لأسلوب التعلم القائم على العمل (Work-Based Learning) والذي يهتم بالتخطيط المبكر لطالب حتى قبل التحاقه بالمرحلة الثانوية لتحديد مساره وتوجيهه نحو قدراته واهتماماته من خلال تزويده بكافة الدورات والخبرات الحية التي يتعرض لها وبنهاية المرحلة الثانوية يستطيع الطالب الالتحاق اما بالتعليم المهني العالي أو الجامعات والمعاهد الصناعية المتخصصة أو الانتقال الى بيئة العمل وتحقيق حصوله على مهنة المستقبل، ويعتمد هذا النهج على اشراك جميع أفراد المجتمع بالعملية التعليمة من خلال عقد الشراكات مع أصحاب العمل وتوفير البيئة المناسبة لتعلم الطلاب والاشراف عليهم وتوجيههم، وحتى اشراك أولياء الأمور في دعم الطالب ومساعدته لاكتشاف قدراته وامكانياته، ومن أبرز المهارات التي يتعلمها الطالب : المهارات الأكاديمية والمهارات الفنية المتخصصة، ومهارات التعلم والابتكار في القرن الواحد والعشرين مثل التفكير النقدي وحل المشكلات و وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (Work-Based Learning Implementation Guide. 2016).

أما تجربة ولاية كالفورنيا في تطبيق المدرسة المنتجة من خلال التنوع في أنشطة التعلم القائم على العمل والمطبقة وكانت كالتالي:

١- المسابقات الوظيفية وهي التي تتطلب من الطلاب اتقانهم للمهارات المتعلقة بوظيفة ما والتي تكون مقدمة من شركات معينة، وعادة ترعى المنظمات الطلابية الفنية المهنية مثل هذه المسابقات وتكون في عدة مجالات منها الأعمال، الصحة، الضيافة، التكنولوجيا الصناعية، هندسة الروبوتات.

٢- التدريب: وهو تنفيذ تجارب تعليمية حقيقية قائمة على العمل مصممة لإثراء التعلم الذي كان بالفصول الدراسية، وتطبيق ما تم تعلمه الان خارج أسوار المدرسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

حيث تتوفر الأدوات والمعدات والمرافق والخبرات التي لا تكون متوفرة ومتاحة بالمدرسة.

٣- المشروعات المدرسية: تشمل على تطوير المهارات الريادية والتقنية والأكاديمية في البيئة المدرسية من خلال انتاج السلع بالمدرسة وتقديم الخدمات من قبل طلابها لأفراد المجتمع مثل ادارة المقاهي من قبل الطلاب، تقديم خدمة تصميم وإنتاج الفيديوهات والحصول على إيرادات.

٤- المشروعات المجتمعية: يبدأ الطلاب بدراسة احتياجات المجتمع ثم العمل على تصميم وتخطيط وتنفيذ مشاريعهم الخاصة وادارتها كما كانوا يفعلون بالمؤسسات المدرسية، سواءا بتقديم خدمة أو تصميم منتج فهم لعملاء حقيقيون، وقد تكون هذه المشاريع فردية او جماعية (Svetlana Darche, Nara Nayar, Kathy Reeves Bracco. 2009)

وبالرغم من نجاح وفعالية المدرسة من أجل العمل في الولايات المتحدة الأمريكية الا انها تعتمد بشكل أساسي وكبير على الشراكة مع القطاع الخاص والشركات الصناعية والمجتمعية فعدم وجود مثل هذه الشركات تؤثر على نتائجها وتحقيق أهدافها، فعدم وجود شركات صناعية وتقنية مستعدة للعمل مع طلاب المدارس الثانوية خاصة عندما يحتاج الطلاب لتعلم المهارات الأساسية فذلك يستغرق منهم الوقت والمال والجهد (Kathleen.2009.9).

الخبرة النيوزيلندية في المدرسة المنتجة:

ظهرت الخبرة النيوزيلندية متميزة في تطبيق المدرسة المنتجة، ويعود ذلك وبشكل أساسي لتبنيها أسلوب الإدارة الذاتية، مما ساهم في دعم استقلاليتها في رسم السياسات والقرارات الاستراتيجية وفي صنع القرار المالي (أحمد، ٢٠١٥، ٤٥٢)، فلقد اتجه التعليم النيوزيلندي في عام ١٩٨٩م الى اللامركزية في التعليم، حيث منح العديد من الصلاحيات والقرارات الى إدارة المدرسة مما ساهم بشكل كبير في التقليل من مركزية وزارة التعليم، وزيادة الفاعلية والكفاءة في العملية التعليمية ، مع التأكيد وجود المحاسبية من قبل مكاتب التعليم لتأكد من تطبيق القواعد والإجراءات التنظيمية ،و سير العلمية التعليمية وتوفير تعليم جيد للجميع يلبي ويحقق الأهداف الوطنية .(Mayumi & Other. 2011. 55)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من المدارس الثانوية النيوزيلندية محققة تجارب مميزة في تطبيق المدرسة المنتجة، وذلك من خلال تبني وزارة التعليم لمفهوم (Education to Employment) والذي يهدف الى ربط المتعلمين بسوق العمل، من خلال اكتشاف امكانياتهم واهتماماتهم نحو المهن المتعددة، وامدادهم بالفرص والوظائف المتاحة بسوق العمل، من خلال شراكات محلية مع المؤسسات الصناعية والتي يكون بدورها تقديم زيارات مدرسية، تنظيم جلسات إرشادات توجيه ومهنية، بناء علاقات وتجارب حية لإلهام الطلاب وتحفيزهم للمستقبل (Education to Employment – Education in New Zealand)

ومن هذه التجارب المميزة (دعم المواهب الطلابية من خلال الشراكات المدرسية مع المجتمع المحلي)، عام ٢٠١٨م أقدمت شركة Patton Engineering والتي تعتبر من أكبر الشركات الصناعية الهندسية المتنوعة بتنفيذ شراكة مع المدرسة الثانوية Hastings Boys بتدريب وتعليم طلابها، وكذلك توفير دعم وتمويل للمدرسة للوفاء بمتطلباتها واحتياجاتها في الجانب الصناعي وبالمقابل تتمكن الشركة من اختيار الطلاب المتميزين والموهوبين للالتحاق بالوظائف والمهن الشاغرة بالشركة (Engineering the workforce: forging talent through school partnerships. 2022)

وفي مسار تكنولوجيا المعلومات والاتصال نفذت شركة IBM P-Tech شراكة مع المدرسة Manurewa الثانوية لمساعدة المتعلمين وتمكينهم وتدريبهم أثناء وجودهم بالمدرسة، وعند انتهائهم من مقاعد الدراسة يستطيعون الحصول على فرص وظيفية مستقبلية مع شركات تكنولوجية بناء على متطلبات وحاجة السوق الفعلية (Education to Employment – Education in New Zealand)

الخبرة الدنماركية في المدرسة المنتجة:

تم تأسيس بعض المدارس الثانوية في الدنمارك كآلية في التدريب والعمل والإنتاج، وسميت هذه المدارس "بالمدارس الثانوية المنتجة" (Production schools)، وقد تم تأسيسها عام (١٩٧٠)، وتعتبر احدى مسارات التعليم الثانوي والتي تساهم في ربط المتعلمين بالمواد الدراسية والمهنية وتأهيليهم لسوق العمل، وينصب الهدف الأساسي لهذا النوع من المدارس في بناء بيئة تعلم عملية تستطيع تدريب وتأهيل المتعلمين وتطوير مهاراتهم الشخصية والمهنية والاجتماعية من خلال

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

التدريب العملي التطبيقي على أرض الواقع في ورش العمل وخطوط الإنتاج. (وزارة التعليم بالدنمارك، ٢٠٢٢)

تتكون إدارة المدرسة المنتجة بالدنمارك من:

١- وزارة التعليم: تشرف على منظومة التعليم، وتضع المعايير المنظمة للعملية التعليمية ومعظم القرارات الوزارية التعليمية وتوزع الاعتمادات المالية على أساس سنوي على المؤسسات التعليمية المختلفة في إطار القانون.

٢- المجالس الإقليمية حيث يوجد (١٤) إقليم يتولون مسؤولية التمويل لكل النشاطات التعليمية داخل الإقليم.

٣- المجالس البلدية حيث تقوم (٩٨) بلدية بتنفيذ تلك القرارات والقوانين وضبط إدارة المدارس المحلية المنتجة وتمويلها.

فالمدارس المنتجة بالدنمارك هي مدارس ذات صفة إنتاجية تتمتع بالحكم الذاتي والاستقلالية مع بعض التدخلات من المجالس المحلية (خليل ومسيل، ٢٠٢٠، ٣٣٠) يتم تمويل المدارس المنتجة بشكل أساسي من قبل الدولة من حيث تغطية تكاليف التشغيل والبناء. في عام ٢٠١٨ م، تم تحديد مقدار تكلفة الطالب الدنماركي بالمدرسة المنتجة حيث قُدر ب ٨٤,٥٦٠ كرونة دنماركية لكل طالب. (وزارة التعليم بالدنمارك، ٢٠٢٢)

تسعى المدارس المنتجة الى تكوين علاقة متينة مع المجتمع المحلي من خلال بناء شراكات مع المؤسسات المجتمعية وتمكين الطلاب من التدريب والاستفادة من بيئة العمل والتطبيق العملي لما تم تعليمه بالمدرسة المنتجة فالهدف الحقيقي من هذه التجربة الواقعية مساعدة الطالب لتحديد اتجاهه نحو مهنة معينة، او تجربة وظيفة حقيقية، أو التقييم الحقيقي من قبل صاحب العمل لطالب باستمراره وتمكنه من هذه الوظيفة أم لا .The Danish Production Schools. (2008)

تسعى وزارة التعليم بالدنمارك الى توفير مناهج دراسية ملائمة للجانب النظري والتطبيقي مع توفير بيئة متكاملة للطلاب تشتمل على كافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير بيئة فيزيقية وتكنولوجية على محاكية لبيئة العمل الفعلية (خليل وسليل، ٢٠٢٠، ٣٣٧)

لذا نجد مخرجات المدارس المنتجة من الطلبة يكون عليهم اقبال شديد من قبل رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، أكثر ممن خريجي المدارس العادية حيث

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

إن خريجي المدارس المنتجة تم تأهيلهم وتدريبهم التدريب العملي الكافي في مدارسهم في ظل إدارة ذاتية في مدرسة مستقلة ودعم من المجتمع المحيط وشراكة من أصحاب الأعمال لرفع الكفاءة وزيادة الانتاج.

وأخيراً يتضح من خلال استعراض تجارب الدول في تطبيق المدرسة المنتجة بأن الهدف منها ليس هدف الإنتاجية والحصول على المال والتنافس على المكاسب المادية بين مؤسسات المجتمع الأخرى انما تهدف الى اكساب خبرة العمل والمهارات الانتاجية لطلاب التعليم العام، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وتمكينهم من المهارات الحياتية والريادية التي تتطلبها بيئة العمل، أما النهج الإداري المتبع لإدارة المدرسة المنتجة من خلال التجارب والخبرات الدولية السابقة هو لا مركزية التعليم واستخدام الإدارة الذاتية كأسلوب اداري لدعم استقلاليتها في اعتماد القرارات وإجراءات التنفيذ.

وأيضاً يلاحظ بأن الفئة العمرية المناسبة لتطبيق وتفعيل المدرسة المنتجة هي طلاب المرحلة الثانوية وهذا كان بارزاً في التجربة الدنماركية من خلال (Production schools) وكذلك في التجربة الأمريكية، وأكدت على ذلك المهانية والزبون (٢٠٢٢) بأن تطبيق نظام المدارس المنتجة في التعليم الثانوي يساهم في بناء ثقافة حب العمل لدى الشباب، وغرس روح الاعتماد على النفس، وحل مشاكل البطالة، وترسيخ هوياتهم وتعزيز انتماءاتهم الثقافية والاجتماعية، وتأهيلهم للحياة الاقتصادية (٨٤).

النتائج المتعلقة للإجابة عن السؤال الرابع: ما الإجراءات المقترحة لتطبيق المدرسة المنتجة كأحد مصادر التمويل الذاتي في المدارس السعودية بالاستفادة من التجارب والخبرات الدولية؟

- اعداد خطة استراتيجية ذات رؤية وأهداف وآليات لتطبيق المدرسة المنتجة في التعليم السعودي.
- تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم السعودي وبشكل خاص في التعليم الثانوي باعتباره أحد أنواعه ومساراته وهي المرحلة التي يستطيع فيها الطالب تحديد مساره المهني.
- التعاون مع القطاع الخاص وتعزيز مسؤوليتهم الاجتماعية في تدريب الطلاب وتزويد المدارس بالخبراء والمختصين وتنفيذ برامج مشتركة مع المدرسة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- التأكيد على أهمية دور المدرسة المنتجة في توفير موارد مالية ذاتية للمدرسة من خلال تدريب الطلاب على الإنتاج والتسويق واستثمار الأنشطة الطلابية واستثمار قدرات ومواهب الطلاب المتميزين، واستثمار المنشآت التعليمية والمرافق المدرسية.
- العمل على نشر ثقافة المدرسة المنتجة والطالب المنتج على مستوى المدرسة والمجتمع ككل من قادة مدارس، والمعلمين، وطلبة، وأولياء أمور، والمؤسسات المجتمعية الأخرى.
- تطبيق الإدارة اللامركزية واستقلالية المدرسة المنتجة ذاتياً، وأن يكون هناك نظام لتقويم الأداء ومحاسبة المقصر.
- ضرورة تطوير مناهج المدرسة المنتجة لتشتمل على المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل، وأن تمتاز بالمرونة بما يتفق مع المستجدات المتسارعة لسوق المحلي والإقليمي.
- التدريب والتطوير المهني للمعلمين في مجال ابتكار المشاريع الإنتاجية وادارتها، وتفعيل التكنولوجيا والتقنية الحديثة في ممارساتهم التعليمية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع:

أبو شعيرة، خالد محمد وغباري، ثائر أحمد. (٢٠١١). اقتصاديات التربية والتعليم: رؤية معاصرة. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

أحمد، نعمات عبد الناصر. (٢٠١٥). الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية. كلية التربية. جامعة أسيوط. مج٣١. ع١. ٣٩٦-٥٣١.

أخضر، أروى علي (٢٠١٢). المدرسة المنتجة في التعليم العام في المملكة العربية السعودية: مقترح تطبيقي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود. الرياض.

أخضر، أروى علي (٢٠١٠). تصور مقترح نحو تطبيق المدارس المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. مجلة التوثيق التربوي. ع٥٤. ١٢٩-١٣٩

الأنصاري، إيمان. (٢٠٠٢). تمويل التعليم: بدائل ومقترحات. ندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل. الدوحة: مكتب التربية العربي لدول الخليج. قطر. ص ١-١٧.

البابطين، أماني. (٢٠١٩). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٨ (٩)، ٥٥-٦٩.

جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد. (٢٠١٦). الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم بالدول النامية. المنصورة مكتبة نور للنشر.

حامد، محمد، وزيدان، همام، والبحيري، السيد. (٢٠٠٨). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

الحربي، عبد الرحيم علي. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المنتجة وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. مجلة كلية التربية. جامعة بنها. مج ٣١، ع١٢١. ٤٦١-٤٨٢

الحريري، رافدة. (٢٠١٣). اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الخليوي، أبرار، والعريفي، أحلام، والسالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (٢٠٢١). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة التربوية. كلية التربية سوهاج. ج١ (٨). ٨٤-١٢٤

خليل، نهلة محمد؛ مسيل، محمود عطا. (٢٠٢٠). تطوير المدرسة الثانوية الفنية التجارية في مصر كمدرسة منتجة في ضوء خبرة الدنمارك. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس. ع٤٧

الدمخ، أمينة. والعتيبي، سامية. والبارقي، مصلحة. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء ٢٠٣٠. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. ع١٥. ١٧٧-١٩٨

سفر، منال عبد الرحمن. (٢٠٢٢). تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية. مجلة جامعة عمان للبحوث العربية. مج٧، ع٢. ٥٠٦-٤٨٣

سليمان، ظلال محمد. (٢٠١٦). تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية. مجلة دراسات في التعليم الجامعي. جامعة عين شمس. ع٣٣. ٣٤٧-٣٠٠

الشهري، زانة ومنقاش، سارة. (٢٠١٨). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإعاقة والموهبة. ع٣. ١٦٤-٢٠٧

الشويعر، منال صالح. (٢٠٢١). بدائل لتمويل الأنشطة في مدارس التعليم العام في الولايات المتحد الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية. ع٢٨. ٣٨٠-٣٠٥

صائغ، عبد الرحمن أحمد. (٢٠١٠). المفهوم الشامل للمدرسة المنتجة. الرياض: جامعة الملك سعود.

الغابشية، شيخة بنت سعيد. (٢٠١٧). المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس من (١٠-١٢) في سلطنة عمان. رسالة ماجستير منشورة. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.

الغامدي، فهد. (٢٠١٧). مؤشرات تطبيق الاقتصاد المعرفي كمدخل لتحقيق خصائص الجامعة المنتجة في ضوء التجارب العالمية. دراسة تطبيقية على

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

جامعتي أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى.

الغامدي، أثير سعيد إبراهيم. (٢٠١٨). معوقات تطبيق مفهوم المدرسة المنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديرات المدارس والمعلمات. مجلة العلوم التربوية والنفسية. مج٢، ع٣. ٥١-٧٥

الماضي، مها. (٢٠٢١). واقع تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض. مجلة كلية التربية. جامعة كفر الشيخ ١ (١٠٠). ٤٤٣-٤٦٨.

المهانية، آية جبرين؛ الزبون محمد سليم. (٢٠٢٢). واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة الى مدارس منتجة استناداً الى الاتجاهات العالمية المعاصرة. المجلة العلمية لكلية التربية. جامعة أسيوط. مج ٨٣.ع٥

الوزرة، عبد الله محمد. (٢٠١٩). واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها. مجلة البحث العلمي في التربية. ٢(٢٠).٤٥٧- ٤٨٢

وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). رؤية المملكة ٢٠٣٠. الرياض. برنامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

(وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠). مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦م وثيقة برنامج التحول الوطني(moe.gov.sa) pdf.

وزارة التعليم. (١٤٣٧هـ). خدمة توفير معلومات إحصائية عن التعليم مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧

Students in Public Schools 2014-2021 - Students in Public Schools 2014-2021.xlsx - البوابة السعودية للبيانات المفتوحة (data.gov.sa)

وزارة التعليم. (٢٠٢٠م). إحصائية بعدد الطلاب في التعليم العام. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ بيانات التعليم العام للعام ١٤٤١هـ - البيانات - البوابة السعودية للبيانات المفتوحة(data.gov.sa)

وزارة التعليم. (٢٠١٨). مكتب تحقيق الرؤية. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ م PowerPoint Presentation (moe.gov.sa)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وزارة التعليم. (٢٠٢١). مشروع ريادي لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥ (moe.gov.sa)

وزارة التعليم بالدنمارك. (٢٠٢٢). مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥. Production schools | Ministry of Children and Education (uvm.dk)

ميزانية الدولة. (٢٠٢١). الميزانية السنوية في المملكة العربية السعودية (my.gov.sa)

تقرير عن التنمية في العالم، اليونسكو (٢٠١٩). الطبيعة المتغيرة للعمل. *World Bank Document

جريدة المدينة. (٢٠٢٠). الغاء مشروع المدارس المستقلة. (al-madina.com)!

جريدة اليوم. (٢٠٠٦). اغلاق المعاهد التجارية لا رجعة فيه. (alyaum.com)

Clayton, Jennife K. (2014). The Leadership Lens, Perspectives on Leadership from School District Personnel and University. International Journal of Educational Leadership. Vol 9. No.1. Pp 1-17

Davenport, Marcus G. (2017). How Does A Principal In Detroit Public Schools Produce A Productive Learning Environment Within Current System?. Michigan State University. 1-114.

Engineering the workforce: forging talent through school partnerships.(2022) Engineering the workforce: forging talent through school partnerships | DEMM | Engineering and Manufacturing magazine NZ

Feder, M. A., (2015). Identifying and Supporting Productive STEM Programs in Out-of-School Settings. National Academies Press.

Iro Konstantinou and Elizabeth Miller. (2021). Self-managed and work-based learning: problematising the workplace–

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

classroom skills gap. Journal of Work-Applied Management. 2205-2062

Kafka, N. & Stephenson, J.(2006), Self-sufficient schools:fostering entrepreneurship to finance sustainable education, paper presented at APEID conference "Learning Together for tomorrow: education for sustainable Development" Bangkok, December

Kathleen Mary Kash. 2009. SCHOOL-TO-WORK PROGRAMS EFFECTIVENESS. Online Journal of Workforce Education and Development. Volume III, Issue 4. Pp1-9

Mahrous.M. (2022). America's experiences in financing education and the extent of its benefits in financing Egyptian education. Sohag University International Journal of Educational Research. Vol.(6). 1-14

Mayumi Terano, Roger Slee, David Scott, Chris Husbands, Danielle Naoum, Karin Zotzmann and Geeta Kingdon. (2011). International Productive Practices in Education. The Institute of Education, University of London. Pp: 1-175

Murphy, J. and Torre, B. (2012). Creating Productive Cultures in Schools for Students, Teachers, and Parents. Corwin press: thousand, Oaks, CA pp (5-7).

Svetlana Darche, Nara Nayar, Kathy Reeves Bracco. (2009). Work-Based Learning in California: Opportunities and Models for Expansion. The James Irvine Foundation. Pp 1-34 workbasedlearning.pdf (wested.org)

The Danish Production Schools. (2008). international_engelsk.pdf (psf.nu)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

New Zealand Ministry of Education, 2022 Education to Employment – Education in New Zealand

Work-Based Learning Implementation Guide. (2016). Tennessee Department of Education. Pp. 1-62 wbl_implementation_guide.pdf (tn.gov)

OECD (The Organization for Economic Co-operation and Development).(2017). The funding of school education: connecting resources and learning. Paris: OECD Publishing.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472